قررت فصل «مخاصمة القضاء» عن مشروع «تنظيم القضاء»

«التشريعية» البرلمانية توافق على اقتراح بقانون بشأن منح الجنسية لعام 2019

جانب من اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها أمسعلى اقتراح بقانون بشان تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية خلال العام 2019 وفصل موضوع مخاصمة القضاء عن مشروع قانون تنظيم القضاء.

وقال مقرر اللجنة النائب الدكتور خليل أبل في تصريح للصحفيين في مجلس الأمة إن (التشريعية) وافقت بإجماع أعضائها على فصل (مخاصمة القضاء) عن مشروع القانون وبأغلبية أعضائها على اقتراح قانون تجنيس ما لا يزيد على 4000 شخص في عام 2019.

وأوضح أبل أنه سيتم إضافة (مخاصمة القضاء) إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي لتكون هناك آليات من ضمن قانون المرافعات خاصة بهذا الشان.

وبين أنه بناء على ذلك سيتم دراسة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (23) لسنة 1990 بشان قانون تنظيم القضاء بشكل منفصل كمشروع قائم بذاته.

وفيما يتعلق باقتراح قانون (منح الجنسية الكويتية لعام 2019) ذكر مقرر اللجنة أن أغلبية أعضاء اللجنة رأوا إقراره وإحالته للجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية بصفة الإستعجال حتى يقره مجلس الأمة بأسرع وقت ممكن.

وذكر أن من رفض الاقتراح من أعضاء اللجنة يرون أن "الأمر لا يستدعي وجود قانون وأن السلطة التنفيذية قادرة على أن تقدر وتقرر من تريد منحه الجنسية الكويتية ومن هو المستحق للتجنيس دون اللجوء لهذا القانون".

وذكر أن اللجنة ناقشت أيضا عددا من الاقتراحات والردود التي وصلت إليها في شان مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (42) لسنة 1964 بشان تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم ومشروع قانون تعديل قانون تنظيم القضاء مبينا أنها ستواصل النظر فيهما خلال الاجتماعات المقبلة.

عيسى الكندري يسأل وزير التربية عن ضوابط تعيين المعلمين في المدارس الحكومية

عيسى الكندري

وجه النائب عيسى الكندري سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي، عن المعايير والضوابط والشروط التي وضعتها وزارة التربية لتعيين المعلمين سواء كانوا كويتيين أو وافدين في المدارس الحكومية على مستوى جميع المراحل التعليمية.

ونص السؤال على ما يلي:

يتلقى المعلمون أفلاذ الأكباد ليشكلوا هذه العجينة اللينة على النحو الذي يجعلهم قادرين على مواجهة حياتهم العملية.

ولا شك في أن هذه المرحلة هي أخطر المراحل التي يمر بها براعم هذا الوطن، فإذا لم يكن المعلم على درجة عالية من العلم ومزودا بالخبرة فستكون صورة المخرجات ناقصة وربما مشوهة، وسيقع عبء الخسارة على أبناء الوطن وسيجني الأمل الخيبة، كما سيصاب الوطن بالحسرة، وهذا هو الخسران المبين.

أما إذا كان المعلم على درجة كبيرة من العلم، والثقافة، والمعرفة فسوف يكون قدوة جيدة ومثلا حسنا، وسيكون هذا النبع الفياض كالتربة الصالحة التي تعطي في النهاية ثمارا طيبة.

المعلم هو الضلع الأهم والعمود الفقري الذي يتوقف عليه نجاح أو فشل العملية التعليمية، لكن الأصعب من ذلك هو عملية البحث وحسن اختيار المعلم، وأن يُمنح الدخل المناسب وتتوافر له المزايا التي تليق وتتوازى مع عظم العمل الذي يقوم به، فهو بمثابة مصنع الرجال الذي يقدم للدولة الكوادر الوطنية القادرة على تحمل مسؤولية العمل الوطني في شتى مجالات الحياة فإذا حُسن اختيار المعلم حُسن ما يصنعه، وما ينتجه، وما يقدمه للوطن.

إن مهنة المعلم لا تقل أهمية من عمل الطبيب أو المهندس إن لم تفوقها، لأن الطبيب والمهندس وغيرهما من الكوادر الوطنية هم جميعا من صنع المعلم ونتاج عمله ومن ثم يجب ألا تترك عملية اختيار المعلم للأسلوب المبتذر التي تتم به، وألا يُسمح لأي شخص بمزاولة مهنة التدريس لمجرد أنه يحمل مؤهل جامعي، فالأوضاع الحالية تحتاج إلى وقفة جادة وأن يمنح من يرخص له بمزاولة مهنة التدريس (إجازة تصدر من الجهة المختصة، وأن توصد الأبواب في وجه الأدعياء والدخلاء الذين يدمرون ولا يبنون حتى أصبحت مهنة التدريس سلعة يُعلن عنها في الصحف من دون ضوابط).

وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما المعايير والضوابط والشروط التي وضعتها وزارة التربية لتعيين المعلمين سواء كانوا كويتيين أو وافدين في المدارس الحكومية على مستوى جميع المراحل التعليمية وسواء كان اختيار الوافدين بطريق التعاقد المحلي أو الخارجي؟

2 - ما خطة الوزارة في تحديد المواصفات المطلوبة في المعلم للارتقاء بالعملية التعليمية وضمان الحصول على مخرجات جيدة تفيد المجتمع وتقلص من أعداد الوافدين؟

3 - لماذا لا تمنح وزارة التربية إجازة لمزاولة مهنة التدريس بحيث يحظر على كل من لا يحمل هذه الإجازة مزاولة هذه المهنة السامية؟

الفضل يطالب بلجنة تحقيق برلمانية في شبهة مخالفات باتحاد الجمعيات التعاونية

أحمد الفضل

طالب النائب أحمد الفضل بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في شبهة تجاوزات ومخالفات في الاتحاد العام للجمعيات التعاونية.

وأكد الفضل، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن قضية التلاعب بأسعار المنتجات لا يمكن ضبطها إلا من خلال قانون جديد، داعيًا وزارة التجارة إلى تحمل مسؤولياتها ومحاسبة من أدرج ذات المنتج كمنتج جديد.

وأوضح أن هناك تلاعبًا يتعلق بإدخال منتجات قائمة بأسعار جديدة دون المرور على لجنة رفع الأسعار الحكومية، مشيرًا إلى أن خير مثال على هذا التلاعب منع خمسة موردين لسلعة واحدة في مقابل إصدار 30 تعميمًا لشركة واحدة.

وأكد أن هذا التلاعب من أبرز أسباب زيادة الأسعار وبالتالي زيادة الأعباء وتكلفة المعيشة على الناس خاصة وأن شهر رمضان على الأبواب.

وشدد الفضل على ضرورة إيقاف هذا التلاعب وتشديد الرقابة على اتحاد الجمعيات وتنظيمه لأن أعماله تدخل في قوت الناس مطالبًا الحكومة بتحمل مسؤولياتها.

وشرح الفضل أسباب ارتفاع أسعار المنتجات وتفاوتها بين الجمعيات قائلا إن اتحاد الجمعيات يضم لجنة لتحديد الأسعار لها قسمان إحداهما تختص برفع الأسعار للمنتجات الموجودة وتتكون من ممثلين من وزارة الشؤون وغرفة التجارة واتحاد التجار ووزارة التجارة.

أضاف أن دور هذه اللجنة البت في طلب رفع سعر المنتج، مؤكدًا أنها «لجنة دقيقة في عملها وتطلب مسببات رفع السعر تتعلق بالبلد المصدر وأوضاعه والمواد التي يتكون منها المنتج وطرق الشحن وخلافه».

وبين أن «اللجنة الأخرى تختص بالأصناف الجديدة ونقل الوكالات وهي التي يتم التلاعب فيها حيث يتم إدخال منتج موجود وبنفس مواصفاته بـ«باركود» جديد حتى يستطيع أن يحصل على سعر جديد».

وذكر أن ذلك يتم عبر تلاعب واضح ونتائجه بالملايين حيث إن المبلغ المتداول في اتحاد الجمعيات بشكل عام يبلغ مليار دينار سنويًا وهو مبلغ ضخم.

وبين أن هذا السبب الرئيسي في وجود نفس المنتج في إحدى الجمعيات بسعر وبالأخرى بسعر مختلف، مؤكدًا تأثير ذلك على أن البيانات الحكومية لأسعار التضخم.

وقال إن بيانات التضخم تكون غير حقيقية؛ حيث يتم أخذ سعر المواد الاستهلاكية في بداية السنة وفي نهايتها ولا تأخذ سعر المنتج الجديد لأنه غير موجود بالأساس في السلة القديمة لديها.

واعتبر أن ذلك سبب خروج التقارير بعدم وجود تضخم في الكويت حيث النسبة الرسمية 0.018% رغم ما يشعر به المواطن من خلال تسوقه في الجمعيات من زيادة في الأسعار.

وقال إنه من غير المعقول أن يأتي مورد واحد يحتكر المنتج ويتحكم بالأسعار ويقدمها للمستهلك كمنتجات جديدة وهي قديمة، كما أنه يقوم بنقل الوكالة وتغيير السعر قبل مرور ٤ سنوات من طرحه بالسوق الكويتي.

وأكد أنه ينتظر إجابات واضحة من اتحاد الجمعيات التعاونية على ما أثاره بشأن كمية البضائع التي سجلت كبضائع الجديدة.

العدساني: أي محاولة حكومية للمساس بالأسعار أو الدعم ستواجه بالاستجواب

رياض العدساني

دعا النائب رياض العدساني الحكومة إلى عدم اتخاذ أي قرارات بخصوص زيادة أسعار الخدمات العامة أو رفع الدعم بمعزل عن مجلس الأمة.

وشدد العدساني في تصريح بمجلس الأمة على رفضه أي توجه حكومي لرفع الأسعار، مؤكدا انه سيواجهه بالاستجواب.

وقال "إن الحكومة تلوح بين الحين والآخر بتقليص الدعم ورفع الأسعار وإقرار الضرائب، مطالبا الحكومة بتوضيحات حول تصريحات الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط حول خطة الدولة بشأن الدعوم وألا سعار والضرائب.

وأضاف أن الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط ذكر في السابق انه لا بد من اقرار الضرائب ثم عاد ليقترح أخيرا استبدال الدعوم بمنظومة الأمن الاجتماعي.

وتساءل العدساني "نريد توضيح من الحكومة هل تصريحات الأمين العام للمجلس الاعلى للتخطيط فردية وبمعزل عن الحكومة أم بإيعاز من الحكومة؟"

وأكد أنه سيتابع هذا الموضوع من خلال توجيه رسالة واردة أو سؤال برلماني لكي توضح الحكومة سياساتها حول رفع الأسعار وحتى لا تتخذ قراراتها بمعزل عن مجلس الأمة.

وقال إن هذا التوجه يمس عددا كبيرا من المواطنين الذين يعتمدون على رواتبهم خاصة الطبقة الوسطى، ويؤثر بالسلب عليهم، مشيرا إلى ان الدستور في مادته رقم (20) اكد تحقيق الرخاء وتحسين معيشة المواطنين.

واعتبر ان تصريحات الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط غير مسؤولة وتخبطية، وأن عدم رد الحكومة على تصريحاته يعني انها تتبنى وجهة نظره، وبالتالي تحاسب الحكومة. وأشار إلى أن مهمة الأمين العام التنسيق والمتابعة لا رسم السياسات، وعلق قائلا "إن التصريحات الخاصة بسياسة الحكومة يجب الا تصدر إلا من رئيس الحكومة أو الوزراء المعنيين.

حماد يسأل العقيل عن أسباب خفض تقييم بعض موظفي هيئة القوى العاملة

سعدون حماد

وجه النائب سعدون حماد سؤالا إلى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل عن عدد الموظفين الكويتيين العاملين في الهيئة العامة للقوى العاملة الذين عدلت تقارير تقييم الكفاءة السنوي لهم من امتياز إلى جيد أو جيد جدًا.

ونص السؤال على ما يلي:

بعد تقرير تقييم الكفاءة السنوي للموظف من الأمور المهمة التي ترتبط باستقراره الوظيفي وتؤثر على حقوقه وامتيازاته الوظيفية، وحيث نمى إلى علمي بأنه بعد تقييم بعض الموظفين الكويتيين العاملين في الهيئة العامة للقوى العاملة من قبل الرؤساء المباشرين لهم في العمل حدث تلاعب في تلك التقاييم السنوية وتم تعديلها وتخفيضها من قبل مسؤولين آخرين.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- كم يبلغ عدد الموظفين الكويتيين العاملين في الهيئة العامة للقوى العاملة الذين عدلت تقارير تقييم الكفاءة السنوي لهم من امتياز إلى جيد أو جيد جدًا بعد أن حصلوا على تقييم امتياز من رؤسائهم المباشرين في العمل وذلك في الفترة من 01/01/2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بالسند القانوني لذلك.

2- ما الجهة المسؤولة عن إجراء تلك التعديلات؟ مع تزويدي بكشف تفصيلي بأسماء من أجروا تلك التعديلات ومسمياتهم الوظيفية وخبراتهم ودرجاتهم الوظيفية.

3- نسخة من جميع تقارير تقييم الكفاءة السنوي المعدلة للموظفين الكويتيين العاملين في الهيئة العامة للقوى العاملة من 01/01/2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع بيان أسباب ومبررات التعديل لكل حالة على حدة.

4- كشف يبين عناصر تقييم الكفاءة السنوي وآلية توزيع درجات التقييم للعاملين في الهيئة.

الحويلة لوزيرة الأشغال: هل طبقت تقنية الأسفلت المطاطي في عملية رصف الطرق؟

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن توجيه سؤال برلماني إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري استفسر من خلاله عن المواد المستخدمة حاليا والتي تنوي وزارة الأشغال العامة استخدامها في المرحلة المقبلة لعملية صيانة ورصف الطرق الرئيسة والداخلية في الكويت.

وقال الحويلة في سؤاله:

استخدمت العديد من الدول الأسفلت المطاطي من خلال إعادة تدوير الإطارات المستعملة وخلطها مع المواد الاسفلتية لجعل الطرق مقاومة للأحمال الثقيلة للشاحنات، والأمطار وعدم التشقق وتعابر الحصى ما يزيد العمر الافتراضي للطرق، كما تتميز هذه التقنية بأنها تحافظ على البيئة باستخدام الإطارات المستعملة في إنشاء تلك الطرق فتتحول إلى عامل اقتصادي بدلا من تحولها إلى مصدر للتلوث نتيجة إحراقها من البعض، كما يقلل تكاليف صيانة الطرق السنوية بنسبة كبيرة.

وطلب تزويده وإفادته بالآتي:

1- هل طبقت تقنية الأسفلت المطاطي في عملية رصف الطرق في دولة الكويت في الفترة الحالية؟ إذا كانت الإجابة النفي فلماذا لا تطبق هذه التقنية كما هو معمول به في العديد من الدول والتي أثبتت نجاحها؟ وكم يبلغ عدد مصانع الأسفلت المطاطي في الكويت؟

2- ما المواد المستخدمة حاليا والتي تنوي وزارة الأشغال العامة استخدامها في المرحلة المقبلة لعملية صيانة ورصف الطرق الرئيسة والداخلية في الكويت؟